

الى طبعه فناديته وداثي اذ هذا الكتاب وها هو رسال من الله تعالى ان
يضع بين يديك ذلك النعم وجوب نعم الوكيل قال محمد الله على توفيقه الحق اقول
الحمد لله على ما فيه حبايد المحققين هو انتاء والثناء على الجليل من نعمه وغيرها وانما
ضم انتاء ليشير بان بواسطه اللسان او قوله من نعمته وغيرها الامتداد لعموم المتعلق
بل قد علم تعريفه من كتابه لا يريد على جهة التعظيم استرازا عن كونه شريكه لا ليس
ثناء حقيقة لان الثناء انما هو تقييد المعنى لا مجرد التلقظ ولا حاجة الى تقييد الجليل
بالاختيار اذ ارضى الله عن كونه ليس شرط في الجليل بل في الله تعالى عسى ان يشغل ذلك
مقاما محمدا وبقا كبريت لما ثور وابغضه مقام ما محمدا من الذي وعدته والحمل على الوصف
المجاور وصفه بوصف صاحب كتاب الكبرياء والامانة والحيكم من عن اظهاره ان
من يقول يكون الجليل الاختيار كما اخذ في القول انما يقول يكون ما اخذ فيه بحسب العقل
وانه لا فرق بين الجليل والمدح كما صرح به صاحب الكتاب حيث قال وكل ذي لب اذا
رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله على الذين انزل
فيهم ويجعلون ان يحسنوا ويعلموا الاية ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح
بالجمال وحسن الوجه فاجاب عن من الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشع عن
مخبره في اخلاق حمودة ثم نقل من علماء البيان تخطئة المدح على غير الاختيار
وجعله غلطا ومخالفا لما في القول والمقول فقص المدح على الجليل الاختيار وهذا
صحيح في ان اخذ الاختيار في الجليل انما هو بحسب العقل وان لا فرق بين المدح والشكر
فعل يني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقة خاصا ومودة عام او العكس
فيجوز ان عند جود الخاصتين معا وتفرق كل واحدة منهما من الاخر عند وجود
خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجوب اعتقاد الجملة القطعية ولم يغفل
الحمد لله جرياء الى اصل وقصد الى اظهار الفهم عن الجليل على الثبات والادلم والتوفيق
جعل فعل الجليل مواظبا له في حقها واخذت بالذلة الموصلة الى
البعيدة والوصول مقدر في فهمه ما يدل ان الضلالة تقع في مقابلتها

هذا الكتاب هو رسالة في مدح الجليل
والثناء عليه من نعمته وغيرها
والبيان ان الثناء انما هو تقييد المعنى
لا مجرد التلقظ ولا حاجة الى تقييد الجليل
بالاختيار اذ ارضى الله عن كونه ليس شرط في الجليل بل في الله تعالى عسى ان يشغل ذلك
مقاما محمدا وبقا كبريت لما ثور وابغضه مقام ما محمدا من الذي وعدته والحمل على الوصف
المجاور وصفه بوصف صاحب كتاب الكبرياء والامانة والحيكم من عن اظهاره ان
من يقول يكون الجليل الاختيار كما اخذ في القول انما يقول يكون ما اخذ فيه بحسب العقل
وانه لا فرق بين الجليل والمدح كما صرح به صاحب الكتاب حيث قال وكل ذي لب اذا
رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله على الذين انزل
فيهم ويجعلون ان يحسنوا ويعلموا الاية ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح
بالجمال وحسن الوجه فاجاب عن من الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشع عن
مخبره في اخلاق حمودة ثم نقل من علماء البيان تخطئة المدح على غير الاختيار
وجعله غلطا ومخالفا لما في القول والمقول فقص المدح على الجليل الاختيار وهذا
صحيح في ان اخذ الاختيار في الجليل انما هو بحسب العقل وان لا فرق بين المدح والشكر
فعل يني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقة خاصا ومودة عام او العكس
فيجوز ان عند جود الخاصتين معا وتفرق كل واحدة منهما من الاخر عند وجود
خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجوب اعتقاد الجملة القطعية ولم يغفل
الحمد لله جرياء الى اصل وقصد الى اظهار الفهم عن الجليل على الثبات والادلم والتوفيق
جعل فعل الجليل مواظبا له في حقها واخذت بالذلة الموصلة الى
البعيدة والوصول مقدر في فهمه ما يدل ان الضلالة تقع في مقابلتها

هذا الكتاب هو رسالة في مدح الجليل والثناء عليه من نعمته وغيرها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سم الکودین من لسان سابرود حصه تسهیلہ اسرارہ بنابا فوجی کمران مبارک اللہ ان کفر شہید ملازم ۱۲

۴
 استیضاح الامام الحسن
 الاضاح بن الحسن
 فی هذه الامام الحسن
 لما نقلت كتاب الامام
 الاضاح بن الحسن
 حيث انه عالم بالعلوم
 ما لا يشترط على غيره
 حيث انه خاص في الامام
 حيث انه خاص في الامام

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
والله اعلم بالصواب

وما نفع من بيان الكليات واعلم ان الكليات والجزئية بالذات
 اما هي صفة المعنى ون للفظ لكن يتصف بها اللفظ بتعاقبها الدال باسم المدلول
 كما ان الافراد والتركيب بالذات صفتا للفاظ دون المعاني لكن يتصف بها المعاني
 بتعاقبها المدلول باسم الدال فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ المفرد مقسما
 للكليات وتوحيدها تعريف الجزئي بما تمنع نفس تصور مفهوم وعن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور مفهوم وعن وقوع الشراكة فيه ما لا يكون نفس
 تصور مفهوم والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع الشراكة فيه ولا يمنع
 فيه اصلا من الشراكة كالانسان وما فيه من كمال بالنظر الى نفسه كالكليات
 المفترضة مثل الاشياء واللا وجود والملا امكن فانها بمنزلة مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا فضلا عن الاشتراك لكن في ذلك لا لنفس تصور
 مفهوم بل لشمول نقائصها بجميع الاشياء فلما حصل الكلام ما حصل العقل فهو
 مجرد حصوله في العقل ان متشعب فرض صدق على كثيرين فهو جزئي وان لم يتشعب
 فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيافرض الجزئي ايضا مشترك ما بين كثيرين
 كما يفرض الاشياء لا نقول لك فرض مشترك وهذا فرض مشترك والفرق بين
 قيل التصور حصول صورة الشيء في العقل فيكون عن قول تصور مفهوم حصول صورة
 مفهوم وفيلزم ان يكون المفهوم متشعبا حصول صورة الشيء في العقل على نوعين
 نوع يكون حصوله بطريق الصالة وهو ان يكون حصوله بمحصل نفسه كالعلم
 والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتب اثره ونوع يكون حصوله بطريق
 التبعية وهو ان يكون حصوله بمحصل صورته لا بمحصل نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما لا يستلزم الاخر فانا اذا تصورنا الماء يحصل العقل حصولا
 لا نفسه وطرد لا تنتزعا اثرها ويحصل العلم بنفسه لا صورته ولهذا يرتب اثره نعم
 قل يستلزم حصول صورة الشيء في العقل حصول نفسه كاذ تصورنا العلم فان تصور
 صورته يستلزم حصول نفسه والتصور اضعاف الى الجاه والمفهوم ما يكون من

لا يقال ان الكليات والجزئية بالذات
 كما ان الافراد والتركيب بالذات
 بتعاقبها المدلول باسم الدال
 فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ
 المفرد مقسما للكليات
 وتوحيدها تعريف الجزئي
 بما تمنع نفس تصور مفهوم
 وعن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور
 مفهوم وعن وقوع الشراكة فيه
 ما لا يكون نفس تصور مفهوم
 والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع
 الشراكة فيه ولا يمنع فيه
 اصلا من الشراكة كالانسان
 وما فيه من كمال بالنظر الى
 نفسه كالكليات المفترضة
 مثل الاشياء واللا وجود
 والملا امكن فانها بمنزلة
 مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا
 فضلا عن الاشتراك لكن في
 ذلك لا لنفس تصور مفهوم
 بل لشمول نقائصها بجميع
 الاشياء فلما حصل الكلام
 ما حصل العقل فهو مجرد
 حصوله في العقل ان متشعب
 فرض صدق على كثيرين فهو
 جزئي وان لم يتشعب فهو
 الكلي لا يقال ان كان
 مجرد الفرض كافيافرض
 الجزئي ايضا مشترك ما بين
 كثيرين كما يفرض الاشياء
 لا نقول لك فرض مشترك
 وهذا فرض مشترك والفرق
 بين قيل التصور حصول
 صورة الشيء في العقل فيكون
 عن قول تصور مفهوم حصول
 صورة مفهوم وفيلزم ان
 يكون المفهوم متشعبا حصول
 صورة الشيء في العقل على
 نوعين نوع يكون حصوله
 بطريق الصالة وهو ان يكون
 حصوله بمحصل نفسه كالعلم
 والجهل وسائر الكيفيات
 النفسانية وعلامته ترتب
 اثره ونوع يكون حصوله
 بطريق التبعية وهو ان يكون
 حصوله بمحصل صورته لا
 بمحصل نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما لا
 يستلزم الاخر فانا اذا
 تصورنا الماء يحصل العقل
 حصولا لا نفسه وطرد لا
 تنتزعا اثرها ويحصل العلم
 بنفسه لا صورته ولهذا
 يرتب اثره نعم قل يستلزم
 حصول صورة الشيء في
 العقل حصول نفسه كاذ
 تصورنا العلم فان تصور
 صورته يستلزم حصول
 نفسه والتصور اضعاف الى
 الجاه والمفهوم ما يكون من

لا يقال ان الكليات والجزئية بالذات
 كما ان الافراد والتركيب بالذات
 بتعاقبها المدلول باسم الدال
 فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ
 المفرد مقسما للكليات
 وتوحيدها تعريف الجزئي
 بما تمنع نفس تصور مفهوم
 وعن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور
 مفهوم وعن وقوع الشراكة فيه
 ما لا يكون نفس تصور مفهوم
 والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع
 الشراكة فيه ولا يمنع فيه
 اصلا من الشراكة كالانسان
 وما فيه من كمال بالنظر الى
 نفسه كالكليات المفترضة
 مثل الاشياء واللا وجود
 والملا امكن فانها بمنزلة
 مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا
 فضلا عن الاشتراك لكن في
 ذلك لا لنفس تصور مفهوم
 بل لشمول نقائصها بجميع
 الاشياء فلما حصل الكلام
 ما حصل العقل فهو مجرد
 حصوله في العقل ان متشعب
 فرض صدق على كثيرين فهو
 جزئي وان لم يتشعب فهو
 الكلي لا يقال ان كان
 مجرد الفرض كافيافرض
 الجزئي ايضا مشترك ما بين
 كثيرين كما يفرض الاشياء
 لا نقول لك فرض مشترك
 وهذا فرض مشترك والفرق
 بين قيل التصور حصول
 صورة الشيء في العقل فيكون
 عن قول تصور مفهوم حصول
 صورة مفهوم وفيلزم ان
 يكون المفهوم متشعبا حصول
 صورة الشيء في العقل على
 نوعين نوع يكون حصوله
 بطريق الصالة وهو ان يكون
 حصوله بمحصل نفسه كالعلم
 والجهل وسائر الكيفيات
 النفسانية وعلامته ترتب
 اثره ونوع يكون حصوله
 بطريق التبعية وهو ان يكون
 حصوله بمحصل صورته لا
 بمحصل نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما لا
 يستلزم الاخر فانا اذا
 تصورنا الماء يحصل العقل
 حصولا لا نفسه وطرد لا
 تنتزعا اثرها ويحصل العلم
 بنفسه لا صورته ولهذا
 يرتب اثره نعم قل يستلزم
 حصول صورة الشيء في
 العقل حصول نفسه كاذ
 تصورنا العلم فان تصور
 صورته يستلزم حصول
 نفسه والتصور اضعاف الى
 الجاه والمفهوم ما يكون من

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the word "فان" (then) and other philosophical or logical terms.

اي لا يكون متفوكا في جوابها ما هو بحسب الخصية صلا من الجنس كما يجوز ان بالنسبة الى
الا نسأل الفرس فانه اذا شل عنها بما اقبله الحيوان الجواب ولما اذا شل عن الانسا
وحدها وعن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وانما الجواب الحيوان لما هو الحيوان
الصاهل وذلك لان اذا شل ما هو عن الشيء الواحد يكون السؤال يطلب تمام الماهية
المختصة به واذا شل عن الشئيين واكثر يكون الطلب تمام الماهية المشتركة به
فما وقع جوابا للاولى الجواب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جوابا للثانية يجب
ان يكون تمام الماهية المشتركة كما يجوز ان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسا والفرس
فيقع في جواب السؤال عنها بما هو وليس تمام الماهية المختصة بل هو فلا يقع في جواب
السؤال عن هذا ما يترسم الجنس بان كل من يقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
جواب ما هو ولفظا لكي يستدل بان المقول على كثيرين بمعنى عند قوله يقول
جنس منتول للجزئية والكلية وقول على كثيرين يخرج الجزئية قولاً مختلفين بالحقائق
يخرج النوع والفصل لانها لا يقال ان على كثيرين متفقين بالحققيقة وقوله
في جواب ما هو يخرج الخاص من الغرض العام لانها لا يقال ان على كثيرين ما هو شيئا
بحسب بجهان اهل ان الكل عبارة عما يصح لان يقال على كثيرين وقوله
على كثيرين نما يدل عليه بالانتماء لان معناه مقول بالفاعل والكل بالفاعل لا
بالانتماء وذلك لان التزم محجة في التمرين الثاني ان الجزئي الحقيقي مثل
وعمر وبكر لا يكون مقولا ومحولا على الشيء أصلا والمحمول على الشيء انما هو في
حسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين تعريف الكلية وليس الصلة
لان يقال على كثيرين كما يلزم خرج كثير من المفهومات الكلية عن التعريف وبالجملة
لا يخرجه الكلام عند ذكر الكل مع المقول على كثيرين لا يستدل بان ثانيا ان كلامي
كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي فانه هو لا شيئا خارجا عنه كما
في العقل ليس الا المفهومات الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن معناه على ما ذهب اليه
المتأخرون من ان العقل مدرك للكلية بلا واسطة والجزئية بالادلة لان المقول

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical discussion and providing further explanations or objections.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the word "فان" (then) and other philosophical or logical terms.

الحاصل في القول ينقسم الى اعم والجزي ولا خلاف في ان الجزي ايضا مقول
على شي في ما ذهب اليه المذهب من كون اللفظ المقتضى انما هو
قال بل انما هو في جواب ما هو اقول ان كان مقولة في جواب ما هو
بجانب الشبهة والمقصود دفعه والنوع كالا انسان بالنسبة الى غيره
وغيرها من الجنسيات فاذا اسئل عنه ما هو الجواب الا انسان لا تمامية ما
الاشربة وكذا اذا اسئل عن لونه او عينه لا تمام ما هي الحقيقة في رسم النوع
بانه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله
مقول جنس متنا ولا للكل والجزي قوله على كثيرين يخرج الجزي وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرجهم من قول في جواب ما هو يخرجهم بل في
الكلية في بحث لان النوع كالا مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة
في جواب ما هو فذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد وعم وبكر وغيرهم
ونم مختلفون بالعدد والحقيقة والقيدها ما يخرج ما يافيه ما لا يقبل ان ذلك
خارج الجنس يكون خروجه للعرض العام ايضا فلا وجه لتخصيصه بالخروج للجنس بل
هو خارج بقوله في جواب ما هو فيمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرجهم مجرد قوله
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة كذلك لا يخرجهم مجرد قوله في
جواب ما هو على ما لا يخرجهم وانما يخرجهم بان تمام قوله مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد والحقيقة مع قوله في جواب ما هو لان الجنس ان كان مقولة في جواب
ما هو كذا يكون مقولة في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة
مثلا اذا اسئل عن زيد وعم وما هو لا يقال فالجواب ان حيوان ناطق
والحيوان وان كان مذكورا في الجواب لكن لا يقال ان مقول في جواب ما هو بل يقال
ان واقعه في طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمن الاكراه يقال
ان مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في طريق ما هو فاما كان هذا القيد دخل
في الخواص للجنس سندا لخبر الجنس الذي لا يخالف في العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد

كلية
العلم

على هذا فلو كان
الجنس لا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالعدد ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالنوع

في اخرج اصلا فلو كان لا يستدل اخرج اليه بل استدلى قول في جواب ما هو
او يقال ان معنى قوله وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على
كثيرين مختلفين بالحقيقة فالقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة منفي بقوله
دون الحقيقة فيخرج الجنس لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما مر
وقد يقال العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في الرضية وعدم الوقوع في جواب
ما هو اخرج ما يقيد لحد رعاية المناسبة وانت خبير بان هذا لا يليق
بقننا هذا لا نزال معه كخبرهم الشيء بعد اخرج قول ما غير مقول في القول
الكل ان كان غير مقول في جواب ما هو بل كان مقولا في جواب اي شيء هو في
ذاته وهو اي المقول في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يميز شيئا عما يشترك
في الجنس فهو الفصل كالمناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما
يشترك في الحيوان فانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه
ناطق لان المسؤل باي شيء هو في ذاته انما يميز الشيء كالمميز للشيء يصح للجواب
ثم الفصل ان كان مميزا عما يشترك في الجنس القريب ثم الفصل القريب كالمناطق
بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في الحيوان وان كان مميزا
عما يشترك في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى
الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في الجسم النامي بالنسبة
الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في مطلق الجسم وهو ما لا يبعد
الثلاثة وكما الجسم المطلق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في
الجوهرية وكل واحد من هذه الفصول يصح للجواب عن الانسان باي شيء هو
في ذاته لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما
يميز الشيء فانه اذا اتينا فصل للجواب واما انما خصصت السؤال بوقت الانسان
او بزمانه الحيوان او اي الجسم فالواقف في الجواب الفصل الذي يميز الانسان

على هذا فلو كان
الجنس لا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالعدد ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالنوع
ان كان
الجنس لا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالعدد ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالنوع
ان كان
الجنس لا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالعدد ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين
بالنوع

لا يخرج اصلا فلو كان لا يستدل اخرج اليه بل استدلى قول في جواب ما هو

ما يشترك في الجنس الثاني اضيف اليه اي وانما ليس الفصل على تميز
الشيء بما يشترك في الجسم بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز شيئا في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكميات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الجنس والنوع
لا يقال لان في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض العام لا يقال في جواب اصلا و
فوكفي ذاته يخرج الخاص من الخاص والكميات عميقة لكن لا في ذاته بل في قوله
والعرضي اما ان يمنع انفكاكه اقول هذا شروع في بيان المكي الخارج عن
الماهية فهو ما ان يتبين انفكاكه عن الماهية ولا ولا هو العرض الكمي سواء كان
الاختصاص بالنظر الى نفس الماهية كما ان في القوة بالنسبة الى كذا وكذا والتكو
ن الوجود كالمسود للجنس والثاني هو العرض الفارق كما ان في الفعل بالنسبة
الى الانسان القليل بالكميات المسود انما هو من الساحة المشهورة في عيار القم
في العلوم والا فالكلام في المكي الخارج عن ماهية كفراد ولا بد ان يكون
محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا لمبدأ المحو لبدل اعتمادا على فهم
المتعلم وكل من اللازم والمفارق اما ان يختص بفراد حقيقة واحدة فقط
او لا فان اختص فهو الخاصة كالمصاحف بالقوة والفصل بالنسبة الى الانسان
ويوسم الخاصة بانها كهيئة يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط كالأعراض
وذكر الكمية مستند كذا مر وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس
للكميات كما عرفت ان نقول على اختلافات لا ينافي الفصل على المتفقات وقوله
يخرج الجنس والعرض العام لا ظهر على ما تحت حقائق فوق لحد وقوله محمول
عوضا يخرج النوع والفصل لان قولنا على ما تحتها ذاتي لا عرضي ولم يخص

هذا الفصل على تميز
الشيء بما يشترك في الجسم
بناء على انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا
ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا
لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما
يميز شيئا في الجملة ولم
يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين ويرسم الفصل
بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في
ذاته قوله كل جنس شامل
للكميات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء
يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان
الجنس والنوع لا يقال
لان في جواب اي شيء
هو في ذاته والعرض
العام لا يقال في
جواب اصلا وفوكفي
ذاته يخرج الخاص من
الخاص والكميات
عميقة لكن لا في
ذاته بل في قوله
والعرضي اما ان
يمنع انفكاكه اقول
هذا شروع في بيان
المكي الخارج عن
الماهية فهو ما ان
يتبين انفكاكه عن
الماهية ولا ولا هو
العرض الكمي سواء
كان الاختصاص
بالنظر الى نفس
الماهية كما ان في
القوة بالنسبة الى
كذا وكذا والتكو
ن الوجود كالمسود
للجنس والثاني هو
العرض الفارق كما
ان في الفعل بالنسبة
الى الانسان القليل
بالكميات المسود
انما هو من الساحة
المشهورة في عيار
القم في العلوم
والا فالكلام في
المكي الخارج عن
ماهية كفراد ولا
بد ان يكون محمولا
عليها بالمواطاة
لكنهم تسامحوا
وذكروا لمبدأ
المحو لبدل
اعتمادا على فهم
المتعلم وكل من
اللازم والمفارق
اما ان يختص
بفراد حقيقة
واحدة فقط او
لا فان اختص
فهو الخاصة
كالمصاحف
بالقوة والفصل
بالنسبة الى
الانسان ويوسم
الخاصة بانها
كهيئة يقال
على ما تحت
حقيقة واحدة
فقط كالأعراض
وذكر الكمية
مستند كذا مر
وقوله يقال
على ما تحت
حقيقة واحدة
جنس للكميات
كما عرفت ان
نقول على
اختلافات لا
ينافي الفصل
على المتفقات
وقوله يخرج
الجنس والعرض
العام لا ظهر
على ما تحت
حقائق فوق
لحد وقوله
محمول عوضا
يخرج النوع
والفصل لان
قولنا على ما
تحتها ذاتي
لا عرضي ولم
يخص

هذا الفصل على تميز
الشيء بما يشترك في الجسم
بناء على انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا
ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا
لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما
يميز شيئا في الجملة ولم
يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين ويرسم الفصل
بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في
ذاته قوله كل جنس شامل
للكميات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء
يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان
الجنس والنوع لا يقال
لان في جواب اي شيء
هو في ذاته والعرض
العام لا يقال في
جواب اصلا وفوكفي
ذاته يخرج الخاص من
الخاص والكميات
عميقة لكن لا في
ذاته بل في قوله
والعرضي اما ان
يمنع انفكاكه اقول
هذا شروع في بيان
المكي الخارج عن
الماهية فهو ما ان
يتبين انفكاكه عن
الماهية ولا ولا هو
العرض الكمي سواء
كان الاختصاص
بالنظر الى نفس
الماهية كما ان في
القوة بالنسبة الى
كذا وكذا والتكو
ن الوجود كالمسود
للجنس والثاني هو
العرض الفارق كما
ان في الفعل بالنسبة
الى الانسان القليل
بالكميات المسود
انما هو من الساحة
المشهورة في عيار
القم في العلوم
والا فالكلام في
المكي الخارج عن
ماهية كفراد ولا
بد ان يكون محمولا
عليها بالمواطاة
لكنهم تسامحوا
وذكروا لمبدأ
المحو لبدل
اعتمادا على فهم
المتعلم وكل من
اللازم والمفارق
اما ان يختص
بفراد حقيقة
واحدة فقط او
لا فان اختص
فهو الخاصة
كالمصاحف
بالقوة والفصل
بالنسبة الى
الانسان ويوسم
الخاصة بانها
كهيئة يقال
على ما تحت
حقيقة واحدة
فقط كالأعراض
وذكر الكمية
مستند كذا مر
وقوله يقال
على ما تحت
حقيقة واحدة
جنس للكميات
كما عرفت ان
نقول على
اختلافات لا
ينافي الفصل
على المتفقات
وقوله يخرج
الجنس والعرض
العام لا ظهر
على ما تحت
حقائق فوق
لحد وقوله
محمول عوضا
يخرج النوع
والفصل لان
قولنا على ما
تحتها ذاتي
لا عرضي ولم
يخص

الحول الى الحد يلزم التسلسل في اعتبار الحد الى الحد كاشباه حد الحد الى
الحول ايضا فتسلسل وهو باطل وايضا لو كان الحد حد يلزم تسلسل ايضا مما
يشترط بين الحد والحد ما يمكنه ان يخصص ضرورة كونه حد الحد ولا يخص
لا يصح في التعميم فضلا عن ان يكون حدا والجواب عن الاول ان في الامور
الاعتبارية وهو ليس متمم لانه يقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يقدر
حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصيته كإضافة وطول الاعتبار ان
لا يحتاج الى الحد ويقوم مع هذا الحد وقد يقترن خصوصيته كإضافة فيتميز الى
الحد ان كان العقل لا يقدر الحد على هذا الوجه دائما فانه يقطع التسلسل بانقطاع
اعتبار وما ذكرناه من خروج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد الحد
باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصيته كإضافة صا والحد وباعتبار
الخصوصية لخص كونه حدا باعتبار الاول لا اعتبار الثاني فلا امتياز
قال في السؤال في يتوكل عن جنس شيء وفصله لقرينين كالحيوان
اننا نطق بالنسبة الى الانسان هو الحد التام والحد الناقص هو الذي يتوكل
عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
اقول الحد الذي يتوكل من الجنس الفصل القرين في الحد التام كالحول
الناطق بالنسبة الى الانسان ما كونه حد فلان الحد في اللغة المنع والحد
لا يستعمل على الذاتيات ما تم عن غرض التبريد ما كونه اما فلان جميع
الذاتيات في العلم يتوكل من الجنس البعيد والفصل القريب هو
الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة اليه ما كونه حد فلان ما كونه
ناقصا فلنقصا بعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب قال
والرسم التام وهو الذي يتوكل عن الجنس القريب والخاصة كالحيوان
ايضا حيث تفرع من الرسم الناقص هو الذي يتوكل عن صفة يختص بجلتها
لخصيصة واحدة كقولنا في لم ينفى الانسان انه ماش على قدميه عرض لاظهار

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ماكوند رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان من انوار الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وماكوند تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بادى البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما كون رسما قداما وماكوند ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء ارسام التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يقيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية او على الشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء هي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من كل الحاج الى كل الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفنيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحق وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ماكوند رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان من انوار الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وماكوند تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بادى البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما كون رسما قداما وماكوند ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء ارسام التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يقيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية او على الشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء هي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من كل الحاج الى كل الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفنيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحق وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ماكوند رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان من انوار الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وماكوند تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بادى البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما كون رسما قداما وماكوند ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء ارسام التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يقيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية او على الشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء هي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من كل الحاج الى كل الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفنيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحق وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

وثالثه حتى المعقولة اما الاول والثالث وحيثما تقع المعقولة ويجازي المعقولة
 الثاني اولاً ان المستبعد عنهم هو القضية المعقولة وطناً والقضية غير المعقولة
 ثانياً الدال باسم المدخل وكذلك القبول يطلق على المعقولة العقل والقول
 الثالث ان القضية المعقولة والقول العقل وجعل القضية المعقولة وقوله
 يحتمل ان يقال ان فصل خبرهم الاقوال الناقصة والافشاة من الاقوال التي هي
 في القضية المعقولة هي المقبول العقلي المركب من الحكم عليه نسبة الحكم بغير
 ايقاع النسبة ففترأها وهو السعي بالتصديق عند الامام قال وهو ما عليه
 كقولنا زيد كاتب وما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعتنا الزمان
 من وجودها اما شرطية متصلة كقولنا العدا ما ان يكون وطناً في الحكم
 الاول من حيثية في موضوعها والثاني في الحكم والجزء الاول من الشرطية يسمى مقبلاً
 والثاني قالوا اقول القضية منقسم الى اجمالية وشرطية كان طرفي القضية كانا
 مفردين بالفعل او لقوة في جملة والاف شرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم
 يوجد في شيء من طرفيها الدلالة على النسبة التامة في حيثية وقتها فاما ان
 يوجد في احد الطرفين وفي كليهما فاما ان يكون على شرطية كالذي مضى عليه يجوز
 عالمه يقضي زيد ليس بعالمه فمما مر ان يقال ان هذه القضية تقضي ان القضية
 وان كانت ملحوظة تفصيلاً في شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم بها بصدق
 قضية او لا صدقها على تقدير صدق القضية اخرى واما منفصلة وهي التي يحكم
 فيها بالتنافي بين القضيتين وينبغي ان يسلط لنا التنافي بالجزء الاول من
 الجملة اي المحكوم عليه يسمى موضوعاً لا موضوعاً لان الحكم عليه والجزء الثاني في الحكم
 به يسمى محمولاً لا موضوعاً لان الشيء والنسبة التي بها تربط المحمول بالموضوع
 يسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقبلاً المقدم في المذكور
 الثاني يسمى اليائس اياه في الذكر والى القضية ما من حيث كقولنا زيد كاتب
 واما ما لم يكتفوا زيد ليس بكاتب اقول القضية مطلقاً سواء كانت حيثية

في قوله المستبعد عنهم هو القضية المعقولة
 في قوله الدال باسم المدخل
 في قوله القبول يطلق على المعقولة العقل والقول
 في قوله القضية المعقولة والقول العقل
 في قوله وجعل القضية المعقولة وقوله
 في قوله فصل خبرهم
 في قوله الاقوال الناقصة والافشاة
 في قوله المقبول العقلي المركب من الحكم عليه نسبة الحكم بغير
 في قوله السعي بالتصديق عند الامام
 في قوله وهو ما عليه
 في قوله كقولنا زيد كاتب وما شرطية متصلة
 في قوله كقولنا العدا ما ان يكون
 في قوله وطناً في الحكم
 في قوله الاول من حيثية في موضوعها
 في قوله والثاني في الحكم
 في قوله المقبلاً
 في قوله والثاني قالوا اقول
 في قوله القضية منقسم الى اجمالية وشرطية
 في قوله كان طرفي القضية كانا
 في قوله مفردين بالفعل او لقوة في جملة
 في قوله والاف شرطية وتفصيل ذلك
 في قوله ان القضية ان لم يوجد في شيء من طرفيها
 في قوله الدلالة على النسبة التامة في حيثية وقتها
 في قوله فاما ان يكون على شرطية
 في قوله كالذي مضى عليه يجوز
 في قوله عالمه يقضي زيد ليس بعالمه
 في قوله فمما مر ان يقال ان هذه القضية تقضي ان
 في قوله القضية تقضي ان القضية
 في قوله وان كانت ملحوظة تفصيلاً في شرطية
 في قوله والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم بها بصدق
 في قوله قضية او لا صدقها على تقدير صدق القضية اخرى
 في قوله واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي
 في قوله بين القضيتين وينبغي ان يسلط لنا التنافي بالجزء الاول من
 في قوله الجملة اي المحكوم عليه يسمى موضوعاً لا موضوعاً لان الحكم عليه
 في قوله والجزء الثاني في الحكم به يسمى محمولاً لا موضوعاً لان الشيء والنسبة التي بها تربط المحمول بالموضوع
 في قوله يسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقبلاً المقدم في المذكور
 في قوله الثاني يسمى اليائس اياه في الذكر والى القضية ما من حيث كقولنا زيد كاتب
 في قوله واما ما لم يكتفوا زيد ليس بكاتب اقول القضية مطلقاً سواء كانت حيثية

كل من كل الاخراد في السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية
فقط البعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما
الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه
اوهك وزيت في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم
بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كذا
كانت الشمس في العلة فالله موجود دائما اما ان يكون في زوايا او في
ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان
محصورة جزئية ولا فم محتملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالله في صفة كذا
يكون الشمس في العلة اما ان يكون الله ارحم وسور الموجبة الكلية في
المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وهو السالبة الكلية
فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وهو السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الحقيقة قال
والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية
تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في الزمنية
وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما هي
منصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية
والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالله موجود في احوال
الشمس علة لوجود الله تعالى والقوانين فكقولنا ان كان الله بالعلم فمربا به
وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر زيدا وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تفادى في القضية متصلة
انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فالحمار اناهي فلهذا العلاقة بيننا طاقية
الا انسان فناحقية الحمار وان كانت متصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما
الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه
اوهك وزيت في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم
بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كذا
كانت الشمس في العلة فالله موجود دائما اما ان يكون في زوايا او في
ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان
محصورة جزئية ولا فم محتملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالله في صفة كذا
يكون الشمس في العلة اما ان يكون الله ارحم وسور الموجبة الكلية في
المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وهو السالبة الكلية
فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وهو السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الحقيقة قال
والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية
تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في الزمنية
وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما هي
منصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية
والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالله موجود في احوال
الشمس علة لوجود الله تعالى والقوانين فكقولنا ان كان الله بالعلم فمربا به
وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر زيدا وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تفادى في القضية متصلة
انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فالحمار اناهي فلهذا العلاقة بيننا طاقية
الا انسان فناحقية الحمار وان كانت متصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما
الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه
اوهك وزيت في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم
بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كذا
كانت الشمس في العلة فالله موجود دائما اما ان يكون في زوايا او في
ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان
محصورة جزئية ولا فم محتملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالله في صفة كذا
يكون الشمس في العلة اما ان يكون الله ارحم وسور الموجبة الكلية في
المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وهو السالبة الكلية
فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وهو السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الحقيقة قال
والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية
تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في الزمنية
وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما هي
منصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية
والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالله موجود في احوال
الشمس علة لوجود الله تعالى والقوانين فكقولنا ان كان الله بالعلم فمربا به
وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمر زيدا وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تفادى في القضية متصلة
انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فالحمار اناهي فلهذا العلاقة بيننا طاقية
الا انسان فناحقية الحمار وان كانت متصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من اكثر من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا بل انما يريدون
 ان الحقيقة تنقسم بتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون فيه جزئين انفسا
 فسلما يمكن جدا لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين في الجملة كما قلنا
 ان قول الدرة اما زيدا واما قصار مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميع لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميع فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وما نعتة الحلو فكيف لنا ان يكون هذا الشيء شجرة حيا واما ان يكون
 هذا الشيء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما عرفت انما هو تحقق
 منجم الحكم والحلو بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقض وهو اختلا القضييتين بالامكان
 والسلب بحيث يفتقر انا فكل يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا يختلأ بين القضييتين مطلقا بل المراد بين
 قضيتي قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلا بالانفصال بحيث
 لا يجوز له ان يخلو من التخصيص وقوله بحيث يفتقر يخرج الاختلا بالامكان والسلب
 بحيث لا يفتقر صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلا بالامكان والسلب بحيث يفتقر صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلبه كز من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما يفتقر صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

٢١

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من اكثر من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا بل انما يريدون
 ان الحقيقة تنقسم بتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون فيه جزئين انفسا
 فسلما يمكن جدا لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين في الجملة كما قلنا
 ان قول الدرة اما زيدا واما قصار مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميع لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميع فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وما نعتة الحلو فكيف لنا ان يكون هذا الشيء شجرة حيا واما ان يكون
 هذا الشيء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما عرفت انما هو تحقق
 منجم الحكم والحلو بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقض وهو اختلا القضييتين بالامكان
 والسلب بحيث يفتقر انا فكل يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا يختلأ بين القضييتين مطلقا بل المراد بين
 قضيتي قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلا بالانفصال بحيث
 لا يجوز له ان يخلو من التخصيص وقوله بحيث يفتقر يخرج الاختلا بالامكان والسلب
 بحيث لا يفتقر صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلا بالامكان والسلب بحيث يفتقر صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلبه كز من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما يفتقر صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من اكثر من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا بل انما يريدون
 ان الحقيقة تنقسم بتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون فيه جزئين انفسا
 فسلما يمكن جدا لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين في الجملة كما قلنا
 ان قول الدرة اما زيدا واما قصار مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميع لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميع فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وما نعتة الحلو فكيف لنا ان يكون هذا الشيء شجرة حيا واما ان يكون
 هذا الشيء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما عرفت انما هو تحقق
 منجم الحكم والحلو بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقض وهو اختلا القضييتين بالامكان
 والسلب بحيث يفتقر انا فكل يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا يختلأ بين القضييتين مطلقا بل المراد بين
 قضيتي قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلا بالانفصال بحيث
 لا يجوز له ان يخلو من التخصيص وقوله بحيث يفتقر يخرج الاختلا بالامكان والسلب
 بحيث لا يفتقر صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلا بالامكان والسلب بحيث يفتقر صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلبه كز من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما يفتقر صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

من حيوان بالانسان كقولنا بعض الحيوان اشا والبعض ليس بالانسان
 فالانسان صادق وان قيل اشتراط الاختلاف في الكيفية بالصفة الخارجية
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض الكا
 ليس بالصفة الخارجية بل بالصفة المتضمنة لغيرها فليس بالصفة
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتضمنة لها هو لا اتحاد بمضمون
 في مرتبة واحدة اعرفت هذا فاعلم ان القضيةين انما احدهما جنة كلية ينبغي ان يكون
 الاخر سالبية جزئية وانما احدهما جنة جزئية ينبغي ان يكون الاخر سالبية كلية فقضي
 الموجبة الكلية انما هو سالبية جزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو سالبية كلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وان كان عبارة عن قضية واحدة من تبدل الموضوع بالمحمل
 بالموضوع كما قد يطلق عند بعضهم على نفس هذا التبدل ايضا فلهذا فسر بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء ان الكا اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذبا
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا
 لمحمول الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشا وكذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحل بقوله شيء من الحجج بادنا والموضوع بالمحمل والموضوع بالمحمل
 بالانكساي وصف عنوان الموضوع والمحمل فلا يرد السلب لان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحمل من غير ان يعلل موضوع العكس في المحمل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الكلية بدليل ان العلم يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا فقه في التبدل
 لم يوجهاه اكثر لا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لازم حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيل بل هذا كان هذا
 سبب قوله لا فيحتمل ان يكون الصادق ولا هما المكاذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

في قوله بعض الحيوان اشا والبعض ليس بالانسان
 فالانسان صادق وان قيل اشتراط الاختلاف في الكيفية بالصفة الخارجية
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض الكا
 ليس بالصفة الخارجية بل بالصفة المتضمنة لغيرها فليس بالصفة
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتضمنة لها هو لا اتحاد بمضمون
 في مرتبة واحدة اعرفت هذا فاعلم ان القضيةين انما احدهما جنة كلية ينبغي ان يكون
 الاخر سالبية جزئية وانما احدهما جنة جزئية ينبغي ان يكون الاخر سالبية كلية فقضي
 الموجبة الكلية انما هو سالبية جزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو سالبية كلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وان كان عبارة عن قضية واحدة من تبدل الموضوع بالمحمل
 بالموضوع كما قد يطلق عند بعضهم على نفس هذا التبدل ايضا فلهذا فسر بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء ان الكا اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذبا
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا
 لمحمول الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشا وكذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحل بقوله شيء من الحجج بادنا والموضوع بالمحمل والموضوع بالمحمل
 بالانكساي وصف عنوان الموضوع والمحمل فلا يرد السلب لان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحمل من غير ان يعلل موضوع العكس في المحمل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الكلية بدليل ان العلم يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا فقه في التبدل
 لم يوجهاه اكثر لا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لازم حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيل بل هذا كان هذا
 سبب قوله لا فيحتمل ان يكون الصادق ولا هما المكاذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

في قوله بعض الحيوان اشا والبعض ليس بالانسان
 فالانسان صادق وان قيل اشتراط الاختلاف في الكيفية بالصفة الخارجية
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض الكا
 ليس بالصفة الخارجية بل بالصفة المتضمنة لغيرها فليس بالصفة
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتضمنة لها هو لا اتحاد بمضمون
 في مرتبة واحدة اعرفت هذا فاعلم ان القضيةين انما احدهما جنة كلية ينبغي ان يكون
 الاخر سالبية جزئية وانما احدهما جنة جزئية ينبغي ان يكون الاخر سالبية كلية فقضي
 الموجبة الكلية انما هو سالبية جزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو سالبية كلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وان كان عبارة عن قضية واحدة من تبدل الموضوع بالمحمل
 بالموضوع كما قد يطلق عند بعضهم على نفس هذا التبدل ايضا فلهذا فسر بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء ان الكا اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذبا
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا
 لمحمول الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشا وكذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحل بقوله شيء من الحجج بادنا والموضوع بالمحمل والموضوع بالمحمل
 بالانكساي وصف عنوان الموضوع والمحمل فلا يرد السلب لان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحمل من غير ان يعلل موضوع العكس في المحمل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الكلية بدليل ان العلم يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا فقه في التبدل
 لم يوجهاه اكثر لا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لازم حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيل بل هذا كان هذا
 سبب قوله لا فيحتمل ان يكون الصادق ولا هما المكاذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے
لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے
لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے

[illegible]

في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...

محذوف كل جسم محدد وما استثنى هو ايكون البنية او تقيدها انما كرافيد بالفعل
 نحو ان كانت الشمس القنطاريه موجودا في الشمس لانه يتبين ان النهار موجود فهو
 بعينه مذكور في القياس ولكن النهار ليس موجودا في الشمس ليست بطرقه فقيده
 اي الشمس القنطاريه فيدها سمي لا ولا تقيدها اكبر من القياس الى الاضغ
 الاكبر والاوسط في مقتونه غير مستثناة وسمي الثاني استثناءا لانه على خلاف
 الاستثناء واشتمال القياس الاستثنائي على عين البنية كما في وجود بقايا البنية
 لكل واحد من مقدار ما يكون عين البنية انما تقع جملتها في المقدارين انفسهما والجزء
 منائر الكون ان لها تارة تفسيرين احدهما ما يمكن ان يكونا في ما يكون المقصود
 هو من موصوفه اخرى على الثاني يكون الجزء منائر الكون فيكون البنية بالفعل مذكورة
 في القياس البنية باجزائها المادية هي تارة ما هي تارة البنية مذكورة في
 ان طرعا عليها اما ان يكون مقتضاها قال المكرر من مقتضى القياس يسمى
 اوسطا اقول المكرر من مقتضى القياس يسمى حلا اوسطا متوسط بين طرفي
 المقصود وموضع المطلوب يسمى حلا اصغرا في الغالب يكون خاص ولا يصل الى
 اخره فيكون اصغرا وهو يسمى حلا اكبرا فلما كان اعم واكبر اكثر افرادا فيكون اكبرا
 والمقدمة التي فيها الاضغ يسمى الصغرى لا شتمالها على الاضغ والمقدمة التي فيها
 الاكبر يسمى الاكبر لا شتمالها على الاكبر واكثران الصغرى باكثر من الجاهل ان سلبها
 وكليةها وجزئيةها يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف والطبيعة الحاصلة من وضع
 حلا الاوسط عند الحدين الاخرين بحسب جملة عليها او وضوطها او جملة على حدتها
 ووضعها اخر يسمى شكلا ولا شكال اربعة لان الحلا الاوسط ان كان موكلا والصغرى
 وموضوعا في الاكبر فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان
 جسم وان كان موكلا فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
 فلا شيء من الانسان الحيوان وكان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان
 وكل انسان ناظر فبعض الحيوان ناظر والكان موضوعا في الصغرى موكلا في الاكبر

في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...

في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...

في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...
 في هذا الموضع قد مر ان كل جسم محدد هو إما مستثنى أو غير مستثنى من القياس...

الكليّة والجزئية مع الكبريين الكليتين المحيطة والمباينة الأولى من جبين
كليتين فنتج موجبة كما يكون لنا كل جسم مؤلف من كل مركب من كل جسم
محدث والثاني من كليتين والكبر سالبه فنتج سالبه كليّة كقولنا كل جسم
مؤلف لا شيء من المؤلف بقدر فلا شيء من الجسم بقدر والثالث من
موجبتين والصغر جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية والصغر سالبه
كليّة كبره ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقدر فبعض الجسم ليس بقدر قال والقياس لا يفتقر إلى قولين
انقسام القياس لا يفتقر إلى الكائن في الحليّة اراد ان يبين اقسام القياس في
الكائن في الشرطيّة والمركب من تركيب من مجرد الحليّة المختصّة
كان تركيب من الشرطيّة أي من الحليّة والشرطيّة واقسامه خمسة كما ان
من المتصلتين ومن المفصلتين او من حليّة ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يكون تركيب من المتصلتين فينتج
الابدية والجزئية المشتركة كما قال في الصغر وقد في الكبر في الشكل الاول نحو كلما
كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كانت اله بار موجوداً فالارض مضيئة ينتج
كلما كانت الشمس طالعاً فالارض مضيئة والى اية اية الشكل الثاني كقولنا كلما
كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وليس بالمتنّه اذا كان الليل حاصل فاله بار موجود
ليس بالمتنّه اذا كان الشمس طالعاً فالليل موجود والى اية اية الشكل الثالث كقولنا
كلما كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كانت الشمس طالعاً فالارض مضيئة
ينتج قد يكون اذا كان اله بار موجوداً فالارض مضيئة والى اية اية الشكل الرابع كقولنا
فمما في الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كان الارض مضيئة
فالشمس طالعاً ينتج قد يكون اذا كان اله بار موجوداً فالارض مضيئة والى اية اية الشكل
لكن في الشكل الاول مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي هي من القياس فبما ان المتصلة

من ذلك ان كان
ان يكون من كل
المنتج ليس
بين المراد
او خلاف ذلك
التي هي سبب
بعضها منفصلة
هذا التفصيل
من البيان الذي
فيها من بيان
من بيان ما
من الاشكال
كانت في
الاصول

كتاب
سعى فيه

التي قسمت كرس القياس والشكل الثاني أيضا تقدم البيئته تقدم الفصل الثالث
صحة القياس كما في الشكل الأول وثالثا تقدم الفصل الثاني في وقت كذا فيقول
البيئته فيكون سالتا البيئتين كما في الشكل الثاني وثالثا تقدم الفصل الثاني
الأول وثالثا تقدم الفصل الثاني في وقت كذا فيقول
تقدم الثانية والرود من المتصلتين اللزوميتين لأنهما تقاقيتان يتالفهما القياس
وأما التقاقيتان من اللزوميتين فتبين تفصيل في هذا الكتاب وقد يرد على الشكل الأول
من اللزوميتين أنه يصح القول أنهما كانا لا ثنائيا فردا كانا فردا وكلما كانا ثنائيا
كانا فردا جميعا كما في البيئتين وهي قولنا كانا لا ثنائيا فردا كانا فردا وجميعا
بأنه اعتبارا للزوميتين الصداق يجب ألا صرفا لنسب صدق الصفة لأن
استلزام فردية ثمة ثنتين فيكونا في تنسب سبب كل فرد عددا فيكون صدق على ذلك
الوضع كما في فرد لا شيء من الحد لا ثنتين فردا وينتسب له شيء من لا ثنتين الفرد
بعد فليس كما في فرد كان السلبا لشيء من جميع أفراد الانحص يستلزم
سلبا عن بعض أفراد الأعيان جميع أفراد الانحص يكون من بعض أفراد الأعيان
فيها الصدق بحسب ألا التزام على قول من يكون بأن كل فرد وعدى فلا نسب كان
البيئتين فإن من يكن أن ثنتين فردا فلا بد أن يكونا فردا وكذا في الشيء في الشفاء
القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين كقولنا دائما العذر ما فردا وزوج وكل زوج
أما زوج الزوج أو زوج الفرد فينتج كل فرد ما فرد وزوج الزوج أو زوج الفرد فلا بد
في كل منفصلة من وقوع أحد جزئيه باضرة مع الحوا والواقف من المنفصلة الأولى
أما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو أول الجزء البيئته أو الجزء المشترك في الزوج
فلا يجوز أن يكون القسمين فالواقف أما القسم الأول والثاني وكان الواقف هو القسم
الأول زوج الزوج فهو الجزء الثاني من البيئتين وكان الواقف هو القسم الثاني اعني
زوج الفرد فهو الجزء الثالث من البيئتين فالواقف لا يجوز أن يكون الجزء الغير المشترك
وعن نتيجة التأليف فالبيئتين منفصلة ما فاعلموا معرفة عن ثلثة أجزاء الجزء

التي وقعت كسر القياس والشكل الثاني في تقدم البنية مقدم المقصود
 صفة القياس كما في الشكل الاول وقابلها مقدم المقصود التي وقعت كسر القياس
 البنية فيكون سالية البنية كما في الشكل الثالث مقدم البنية قالي
 الاول وقابلها الثاني في الشكل الرابع مقدم البنية قالي الاول وقابلها
 مقدم الثانية والورد من المتصلتين اللزوميتين كما في تقايتين يتالفهما القياس
 اما لا تقايتهم اللزوميتين فبعضها يفيض في الكمال وقد يفيض على الشكل الاول
 من اللزوميتين انه يصدر قولنا كما كان لا نشأ في ذلك كان عددا كما كان لا نشأ في
 كان لزوما كما في البنية وهي قولنا كما كان لا نشأ في ذلك كان عددا ويجاها
 يان ان اعتبار الزميت الصديق بحسب الاصر فلا نسلم صدق الصفة لان
 استلزام فردية ما في اثنين في الحد فيتنسب اليه كل فرد عددي لكنه ليس هو ذلك
 الوضع لا يصدر في شي من الحد الا اثنين بفرد ويتكسر في شي من الاثنين الفرد
 بعد فليس كما فرد عددي ان السلب في شي عن جميع افراد الاخص يستلزم
 سلب عن بعض افراد الاخص ولا جميع افراد الاخص يكون من بعض افراد الاخص
 فيما الصدق بحسب الا لزام على قول من يكون ان كل فرد عددي فلا نسلم كسر
 البنية فان من بين ان اثنين فرد فلا بد ان يكونا زوجا كذلك في الشفاء
 القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين كقولنا دائما العدم ما فرد او زوج وكل زوج
 اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدا ما فرد وزوج الزوج او زوج الفرد فلا بد
 في كل من فصلين من زوج احد خبرية باضرة مع الخلق والواقعة من المنفصلة الاولى
 اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد في قول الجزء البنية او الجزء المشترك على الزوج
 في كل واحد من القسمين فالواقعة ما القسم الاول والثاني وكان الواقعة هو القسم
 الاول او الزوج لزوم في الجزء الثاني من البنية وان كان الواقعة هو القسم الثاني اعني
 زوج الفرد في الجزء الثالث من البنية فالواقعة لا يخلو عن الجزء الغير المشترك
 وعن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة ما لفظه الخلق كبرية عن ثلثه جزء الخلق

فهو يكون كل ابيض ماحيوا وغيره ينتج ليس كما كان الجسم ممتلئ
ابيض وغيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسانا والابيض ماحيوا وغيره
ينتج قد يكون ذلك ان هذا انسانا فهو ابيض وغيره قال اما القياس الاستثنائي
اقول قد سبق ان القياس قسما اقتراني واستثنائي والاذن فرغ من الاقتراني
شرعا في الاستثنائي وقد عرفنا الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة ونقيضها او
ان النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفسا كما للمقدمتين بل خبرها والمقدمة
التي يكون النتيجة خبرها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون فكية
من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية او اثبات خبرتها او دفعه
اي نقيضها ليكن وضع الخبره الاخرى او دفعه فاذ علمت هذا فالشرطية الموضوعه
التي هي خبره القياس الاستثنائي ما تصلة او منفصلة فان كانت متصلة
ينتج استثناء عين المقدم عين التالي استلزام وجود الملزوم وجود اللازم
واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم استلزام عدم الملزوم عدم الملزوم ولا
ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي
لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم اللازم لجواز
ان يكون اللازم عدم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج
ولكن ليس حيوان ينتج انه ليس انسان ولا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان ولا
وضع الانسان وضع الحيوان وان كان متصلة حقيقة فاستثناء عين اي خبره كان
ينتج نقيض الخبره لا متناع الجمع بينهما واستثناء نقيض الخبره كان ينتج عين الاخر
لا متناع الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الذي زوجا او فردا لكنه زوج ينتج انه ليس
بفرد لكنه ليس بزوجه ينتج انه قد عرفنا عن هذا حكمه فانه الجموع الخلو كقولنا
هذا الشيء اما ان يكون شجرة او كنه شجرة ينتج انه ليس بحجر وينتج استثناء

فان قيل قد يقال ان الاستثناء قد يكون اقترانيا وقد يكون استثنائيا
والاقتراني هو الذي يكون له مقدم وعينه التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
والاستثنائي هو الذي يكون له مقدم وعينه التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ابيض
والاقتراني قد يكون له مقدم وعينه التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
والاستثنائي قد يكون له مقدم وعينه التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ابيض

مقيس من غير كذا لا يجوز ان يكون مقبولا عندنا الشيء ما لا يجوز ان لا يتصور كذا
بين شيئين ولا ينتج استثناء الدين فقيس الاخر كجواز الجملة قال البرهان
وهو قياس مولف لم اقول من الاصطلاحات المنطقية لئلا يكون البرهان
وهو القياس المركب من اليقينييات لا تنافي اليقين واليقين هو الاعتقاد
الحازم الذي عن تجوز المقبض المطابق كما في نفس الامر المستعمل في اليقينييات
اقسام منها الاوليات وهي التي يحكم العقل فيها بما يتصور الطرفين كقولنا ان كل
من يجوز مقربا للشاهد وهي التي يحكم العقل فيها بما يتصور الطرفين بل يتصور
المشاهدة بالجنس كالحكم بان الشمس مشرقها والارض مركزها والنجو عشا
ونحوها ومنها المتخيلات التي يحكم العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كالحكم بان شرب المسقور يماسم الصفة ومنه بالحري ان القضايا التي
يحكم العقل فيها بالحدس المفيد العلم كالحكم بان النار لا تبرد في نفسها
المفيد هو سرقة انتقال الذهن من المبادئ الى المطلوب بحيث يحصل المبدأ
مع المطالب فتتوحد فيهما المتواترات وهي القضايا التي يكون ختم العقل
بواسطة السمع من جهة كتميز يستحيل توطئهم على الكذب كقولنا لا يحسن
عليه السلام ان يقولوا في حجة ومنها قضايانا قاسما مع ما هي القضايا
التي يحكم العقل بها بواسطة التعيين من الذهن كالحكم بان لا يبرد في نفسه بواسطة
وهو لا يقاس بنفسا وبينه وبين القول بالقليل ان لا يبرد في نفسه تقريبا الى
ان ينقسم بنفسا وبينه وبين القول بالجدل قياس مولف لم اقول من
المنطقية المذكورة بالجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا من المشهور
اقتناعا منها بالخطا بتوهي القياس المركب من مقدمات كلية متصلة
معتقدين كقضايا الماخوذة من الانبياء عليهم السلام ولا وليا ولا عالما
ومنها الظنون كقولنا كل من يهرق بالليل يهرق في نفسه الشعر وهو قياس

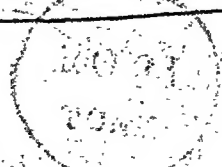
وهو القياس المركب من اليقينييات لا تنافي اليقين واليقين هو الاعتقاد الحازم الذي عن تجوز المقبض المطابق كما في نفس الامر المستعمل في اليقينييات اقسام منها الاوليات وهي التي يحكم العقل فيها بما يتصور الطرفين كقولنا ان كل من يجوز مقربا للشاهد وهي التي يحكم العقل فيها بما يتصور الطرفين بل يتصور المشاهدة بالجنس كالحكم بان الشمس مشرقها والارض مركزها والنجو عشا ونحوها ومنها المتخيلات التي يحكم العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب المسقور يماسم الصفة ومنه بالحري ان القضايا التي يحكم العقل فيها بالحدس المفيد العلم كالحكم بان النار لا تبرد في نفسها المفيد هو سرقة انتقال الذهن من المبادئ الى المطلوب بحيث يحصل المبدأ مع المطالب فتتوحد فيهما المتواترات وهي القضايا التي يكون ختم العقل بواسطة السمع من جهة كتميز يستحيل توطئهم على الكذب كقولنا لا يحسن عليه السلام ان يقولوا في حجة ومنها قضايانا قاسما مع ما هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة التعيين من الذهن كالحكم بان لا يبرد في نفسه بواسطة وهو لا يقاس بنفسا وبينه وبين القول بالقليل ان لا يبرد في نفسه تقريبا الى ان ينقسم بنفسا وبينه وبين القول بالجدل قياس مولف لم اقول من المنطقية المذكورة بالجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا من المشهور اقتناعا منها بالخطا بتوهي القياس المركب من مقدمات كلية متصلة معتقدين كقضايا الماخوذة من الانبياء عليهم السلام ولا وليا ولا عالما ومنها الظنون كقولنا كل من يهرق بالليل يهرق في نفسه الشعر وهو قياس

تنبسط منها النفس اذا قيل العسل مرة مرة حتى تنقبض النفس تنفخ عن كل
 منها المفاصلة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بصادقته وبالمشهور
 او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط لما من جهة الصورة بان لا يكون على
 صفة لا محالة بل شرط بحسب الكمية او الكيفية بان يكون كشيء الشكل لا والشرط
 او الصفة سبالة واما من جهة المادة بل لا يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة تنبسط
 اذا قلت لخصوة النفس المنقوش على الجوز لهذا فوس كل فوس حلي فم هذا الجوز فوس
 بالفوس لا بل الفوس الحقيقي وان ارد بالفوس صورة فافساد من جهة الصورة لا
 الوسط من جهة المعنى كضم الونىته مقام الكليته كما اذا قلت الا فوسا
 جواز الحين جليس فنتج ان الانسان جنس فان كبره ليست كليت واعتبر
 بان وضع الطبيعة مكان الكليته ليس من فساد المادة المعنى بل من فساد
 الكبره وجيب بان اصل الكبره صفة صادقة لصفة طبيعية فلا يفسد الصورة
 فيفسد المادة فظني ان السؤال وارد كان لما اعتبر كونها طبيعة عرضية مقام
 لا معنى لاعتبار الكذب والاعتبار كليت كاذبة لا يكون وضعا للطبيعة
 الكليته بل وضعا للطبيعة كما كاذبة في كبره الشكل لا ولا اعلم ان العلة وماء
 التفويل بها الجوز يكون مركبا من اليقين المتبعة اليقين وماء عا
 ولو احق لم يكن هذا الخوما او ردنا في شرح هذا الكتاب بعون الملك

تمت بالخبر فقط

تمام شد کتاب فیض انساب میرالیا نوحی تصنیف میر سید شریف رحمۃ اللہ علیہ در
 سلطع محمدی واقع لاہور در سنہ ۱۲۸۵ بسعی ناشران نامی فقیر اللہ و میر عزیز دین احمد

اطلاع شاہین کو واضح ہو کہ یہ کتاب شہر لاہور بازار کشمیری کان لہران پور



Accession No. 210
P